

في مصر تسبب التركيز على إعادة التوطين بالنسبة للوافدين الجدد من ليبيا إلى إشاعة جو من الكراهية بين اللاجئين الحاليين في القاهرة الذين وإن ضاقت آفاقهم بشأن الاندماج المحلي فقد كانوا يأملون بإعادة توطينهم ومع ذلك فلم تكن فرصهم كبيرة في ذلك مقارنة مع فرص القادمين الجدد وهذا ما يعني أن عليهم أن ينتظروا إلى فترات أطول.

من المتوقع انتهاء قبول حالات إعادة التوطين جميعها مع منتصف عام ٢٠١٢ وذلك بفضل حشد عدد لا بأس به من مسؤولي إعادة التوطين على أساس الطوارئ وهذا تطور جديد للمفوضية. لكن عملية القبول والمغادرة الحقيقية غالباً ما ستستمر لغاية ٢٠١٣. لذلك أحد الدروس المستفادة بالنسبة للمفوضية أنه في حين أنها قادرة على اتباع إعادة التوطين في حالة الطوارئ فإنها غير قادرة على إعادة التوطين في حالة الطوارئ لأنها عملية طويلة.

الخلاصة

لقد كانت عملية برنامج الإخلاء الإنساني المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين عنصراً رئيسياً في توفير المساعدات الإنسانية وتقديم الحماية والحلول (من خلال العودة) لأكثر من ٢٠٠٠٠٠ مهاجر تضرر جراء الحرب. وبالإضافة إلى نشاطات الحماية (وخاصة إعادة التوطين) والمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين في المخيمات، فإن هذا البرنامج أظهر تضامناً ملموساً للمجتمع الدولي مع كل من تونس ومصر وكان لذلك أثر إيجابي ترك الحدود مفتوحة.

وبهذا الإطار يمكن القول إن برنامج الإخلاء الإنساني وعملية إعادة التوطين كان لهما أثر إيجابي على فضاء الحماية في تونس ومصر، لكن إذا نظر لفضاء الحماية بنفس الطريقة التي ينظر إليها وجود نظم اللجوء وفقاً للمعايير الدولية فعندها يكون الأثر أكثر اختلاطاً. ومنذ بداية عام ٢٠١٢ كان هنالك بوادر إيجابية تشير إلى أن تونس قد تتبنى في نهاية المطاف قانوناً خاصاً في اللجوء وتطبق نظاماً لطالبي اللجوء واللاجئين بما يتماشى مع المعايير الدولية أما بالنسبة لمصر فمن غير المرجح أن تتغير الظروف في المستقبل القريب.

ومن المحتمل أن تظهر مشكلة تدفقات الهجرة المختلطة من جديد ومن هنا قد يكون للتعاون الاستراتيجي بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين دور كبير إذا ما فُعل ذلك التعاون في المستقبل القريب، كما أن هذا الموضوع يتطلب التعاون وتشارك الأعباء من جميع الدول المعنية وليس فحسب من الدول المضرة مباشرة من هذه التحركات.

جويدو إمبروسو ambroso@unhcr.org مسؤول بناء وتقييم السياسات لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين www.unhcr.org (وتعبر آرائه في هذه المقالة عن رأيه الشخصي وليس بالضرورة عن رأي المنظمة التي ينتمي إليها).

الأشخاص جعلت من عملية تحديد اللاجئين عملية صعبة للغاية حيث كان من الضروري تعيين مترجمين فوريين للترجمة في مختلف اللغات، وكان لابد من تحديد كوادرات الحماية الإضافية ونشرهم مع الأخذ بالاعتبار حالات الطوارئ الموجودة حالياً والمفروضة في منطقتي غرب أفريقيا والقرن الأفريقي. ومن هنا فقد جعلت هذه التحديات عملية تحديد وضع اللجوء تستغرق ما معدله ستة أشهر وذلك بدوره أدى إلى رفع مستوى الإحباط بين طالبي اللجوء وفي الوقت نفسه لم يكن بالإمكان تسريع الإجراءات لعدم قبول هؤلاء الأشخاص من قبل بلدان إعادة التوطين.

يمكن وصف تدفقات المهاجرين إلى تونس ومصر على أنها مختلطة ليس فحسب لأن هناك مهاجرين هربوا جنباً إلى جنب مع طالبي اللجوء واللاجئين، لكن أيضاً لأن بعض الأشخاص الذين طالبوا بمنحهم صفة اللجوء كانت لديهم بواعت مختلطة جزء منها اقتصادي وجزء منها سياسي دعمتهم إلى مغادرة بلادهم الأصلية في المقام الأول. ومثال ذلك الصوماليون والإريتريون الذين توجهوا إلى ليبيا بحثاً عن العمل لكن كانت لهم اهتمامات مشروعة ومخاوف بشأن العودة إلى بلدانهم الأصلية.

كما نتج عن اختلاط الجنسيات توترات بين المجتمعات السكانية في المخيمات وخاصة في مخيم شوشة. ومع منتصف مايو/ أيار كان على المفوضية وشركائها أن يقسموا المخيم إلى عدة أقسام وفقاً لكل جنسية على حدة، وهذه خطوة حصلت على تقدير الغالبية العظمى من الفئة المستفيدة وذلك لأنهم شعروا بأمان أكثر على الأقل من الناحية النفسية.

إعادة التوطين وحالات الطوارئ

تعتمد إعادة التوطين في بلد ثالث على التزامات قدمتها دول إعادة التوطين بتقديم هذا الخيار للاجئين. و لسوء الحظ، فإن معظم بلدان إعادة التوطين الأوروبية التي تتبع الإجراءات السريعة نسبياً في بلدان إعادة التوطين لم ترفع حصصها الخاصة بإعادة التوطين بنسب كبيرة من أجل تلبية هذه الحالة الطارئة التي تتجاوز كل ما كان مخطط له سابقاً، وذلك رغم مبادرة التضامن العالمي لإعادة التوطين بقيادة المفوضية ورغم وجود أزمة بدأت تنعكس آثارها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

وعلى النقيض من ذلك تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حصة كبيرة لإعادة التوطين ويمكنها بذلك استيعاب غالبية اللاجئين المقدمين إلى خيار إعادة التوطين حتى لو كانت الإجراءات الأمريكية بطيئة جداً بسبب إجراءات التحقق الأمنية الطويلة. ونتيجة لذلك ومع انتهاء عام ٢٠١١ قُدِّمَ ٦٦٪ من حالات إعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية مع أن ١٧٪ من اللاجئين المقدمين لإعادة التوطين و ١٣٪ من إجمالي عدد الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية قد غادروا فعلياً.

مخيم شوشة الانتقالي، تونس

